

بسم الله الرحمن الرحيم

تقييم الفصل الاول للأطروحة

التقييم العام:

يقدم هذا المقترح فكرة بحثية مثيرة للاهتمام وفي وقتها المناسب. يُعدّ التقاطع بين الأدلة المؤلّدة بواسطة الذكاء الاصطناعي، والقانون السعودي (قانون الإجراءات المدنية)، والفقہ الإسلامي مجالاً ثرياً وغير مُستكشف بشكل كافٍ. مع ذلك، فإنّ التنفيذ ضعيف للغاية. يعاني المقترح من لغة غامضة، ومنهجية غير واضحة، وقائمة مراجع سطحية، وافتقار عام إلى الدقة الأكاديمية. يتطلب الأمر مراجعة شاملة وتطويراً كبيراً لتحويله من مجموعة أفكار متفرقة إلى خطة بحثية متماسكة وقابلة للدفاع عنها لنيل درجة الدكتوراه. لا يُظهر العمل عمق الفهم أو التطور المنهجي المطلوبين لنيل درجة الدكتوراه في تكنولوجيا المعلومات.

التقييم حسب المعيار

1. دقة قائمة المراجع

التقييم: ضعيف جداً.

التحليل: تُعدّ قائمة المراجع نقطة ضعف رئيسية، ولا تفي بأبسط معايير العمل الأكاديمي.

محدود للغاية وسطحي: قائمة المراجع قصيرة بشكل غير معقول بالنسبة لمقترح دكتوراه. يتألف البحث من عدد قليل من المصادر، معظمها إما قديمة جداً (2006، 2014) أو نصوص قانونية أساسية (قانون الإثبات السعودي، إلخ). مع أن المصادر الأساسية ضرورية، إلا أن دراسة الدكتوراه يجب أن تستند إلى نطاق واسع من المراجع الثانوية (مقالات المجالات المحكمة، والكتب الحديثة، ومحاضر المؤتمرات) لإثبات الإلمام بالمجال.

افتقار البحث إلى الدقة الأكاديمية: عُرضت المراجع بتنسيق غير متسق وغير مكتمل. فهي تقتصر إلى معرفات DOI، وتفاصيل الناشرين غير مكتملة، وبعضها ذُكر في المتن فقط دون تفاصيل بليوغرافية كاملة في قائمة مخصصة. يُعد قسم "الدراسات المرجعية" الجزء الوحيد الذي يحتوي على دراسات موثقة بشكل صحيح، لكن هذا القسم منفصل عن قائمة المراجع الرئيسية، مما يُسبب التباسًا.

عدم الصلة وعدم الحداثة: لم تُدمج المصادر بشكل جيد في البحث. والأهم من ذلك، هناك غياب ملحوظ للأبحاث الأكاديمية الحديثة ذات التأثير الكبير حول الذكاء الاصطناعي والأدلة الرقمية والقانون، الصادرة عن المجالات والمؤتمرات الدولية المرموقة. يستشهد المقترح بدراسات من عامي 2021-2023 في قسم "الدراسات السابقة"، وهو أمر جيد، إلا أنها غير مدرجة في قائمة المراجع الرئيسية، ولا تُستخدم لتحديد الفجوة البحثية أو الإطار النظري. وبذلك، تصبح قائمة المراجع الرئيسية غير مجدية في شكلها الحالي.

2. وضوح الفجوة البحثية:

التقييم: ضعيف.

التحليل: محاولة تحديد الفجوة البحثية موجودة، لكنها غير واضحة وغير مقنعة.

بيان الفجوة غامض: يُلمَح المقترح إلى وجود فجوة، وهي الحاجة إلى "وصف قانوني" للبيانات المُولَّدة بواسطة الذكاء الاصطناعي ضمن نظام الأدلة السعودي. ومع ذلك، لا يُحدد هذه الفجوة بشكل منهجي من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، ولا يُوضح ما هو مفقود. هل لا توجد أبحاث حول الأدلة الرقمية في المملكة العربية السعودية؟ (تشير الدراسات المرجعية إلى وجودها). هل تتعلق الفجوة تحديدًا بالأدلة المُولَّدة بواسطة الذكاء الاصطناعي؟ يُلمَح إلى ذلك، لكن لم يُوضَّح بشكل قاطع.

نقص التحديد: يُعرَّف جوهر الفجوة بأنه "مدى مصداقية/سلطة الأدلة". هذه نقطة انطلاق جيدة، لكن دراسة الدكتوراه تحتاج إلى فجوة أكثر تحديدًا ودقة وقابلية للبحث. على سبيل المثال: كيف تعجز المعايير الحالية للأدلة الرقمية في النظام السعودي عن مراعاة الخصائص الفريدة للأدلة المُولَّدة بواسطة نماذج الذكاء الاصطناعي المبهمة (انعدام التفسير، احتمالية التحيز، إلخ)؟ لا يصل المقترح الحالي إلى هذا المستوى من التحديد.

3. وضوح أهمية البحث:

التقييم: مقبول.

التحليل: تُوضَّح الأهمية عبر ثلاثة أبعاد (علمية، عملية، مجتمعية)، لكن الصياغة ضعيفة ومتكررة.

لغة غامضة: تُوصَف النقاط بعبارات عامة جدًا. على سبيل المثال، يُعدّ "المساهمة في تطوير البيئات الرقمية ضمن التشريعات الإسلامية" هدفًا جيدًا، لكنه لا يوضح كيف ستُحقق هذه الدراسة هذه المساهمة الفريدة.

نقص التحديد: تشير الأهمية العملية إلى "دعم الرؤية التوجيهية للممارسين في المجال القضائي". هذا غامض للغاية. كان من الأفضل لو حدد المقترح، على سبيل المثال، أن الدراسة ستنتج مجموعة من التوصيات للقضاة حول كيفية تقييم مقبولية الأدلة المؤلدة بواسطة الذكاء الاصطناعي، أو قائمة مرجعية للمحامين حول كيفية التحقق من صحة هذه الأدلة. تُعدّ الأهمية المجتمعية المتعلقة ببناء الثقة نقطة جيدة، لكنها غير مُفصَّلة بشكل كافٍ.

٤. وضوح مشكلة البحث:

التقييم: ضعيف.

التحليل: مشكلة البحث غير محددة بوضوح أو بشكل مقنع.

بيان المشكلة: بيان المشكلة عبارة عن جملة واحدة طويلة، ركيكة نحويًا. تُشير إلى التطور السريع للذكاء الاصطناعي و"الحاجة الملحة إلى وصف قانوني دقيق" باعتبارهما المشكلة الأساسية. مع أن هذه نقطة انطلاق جيدة، إلا أنها لا تُمثل مشكلة بحثية مُحددة بدقة، بل هي أقرب إلى تحدٍ عام.

انعدام التركيز: لا يُوضح بيان المشكلة سبب كونها مشكلة. هل تُسبب غموضًا قانونيًا؟ هل تؤدي إلى أحكام قضائية متناقضة؟ هل تُشكل خطرًا على حقوق المواطنين؟ لا يُقدم المقترح هذا السياق الحاسم.

أسئلة البحث: تُعد أسئلة البحث الثلاثة بداية جيدة، لكنها عامة جدًا. السؤال الثاني، "كيف يُمكننا التحقق من صحة ومصداقية "الخوارزميات" كأداة إثبات، والتأكد من عدم تحيزها أو اختراقها؟"، سؤال واسع النطاق ومتعدد الجوانب، يُمكن أن يُشكل أطروحة دكتوراه بحد ذاته. ينبغي لمجموعة جيدة من أسئلة البحث أن تقسم المشكلة إلى أجزاء يسهل التعامل معها ودراستها. لكن هذه الأسئلة لا تفعل ذلك بفعالية.

نتمنى للباحث كل التوفيق والسداد